Gedenkstätte
Berlin-Hohenschönhausen

مخبر الديمقراطية
Le Labo' Démocratique
Inventons notre démocratie!
ابتكر ديمقراطيتنا!

مهرجان الذاكرة

تقرير الندوة

www.memory-festival.org

بدعم مالي من وزارة الخارجية الألماني

creative commons

الناشر: مخبر الديمقراطية
فريق التحرير: فرح حشاد، آمنة التليلي، إيمان العجيمي
مستشار لترجمة :بلقاسم حسن

لفهرس

مهرجان الذاكرة	4
المنظمون	5
البرنامج	6
تقرير الندوة	10
الافتتاح	10
كلام الشارع: قصائد حول الذاكرة	12
عرض فيلم ثقافي : كولنيكانت (Coloquinte) ، لمحمود الجمني	12
الحصة الأولى: أرشيف الدكتاتورية - حمايته و الاطلاع عليه	13
الحصة الثانية: تغيير النخبة - اهدافه و طرقه	16
الحصة الثالثة: معاقبة المذنبين - نطاقه و طريقته	20
عرض فيلم ثقافي : ذاكرة في خطر (Memory at risk) ، لكريم بوزويتة و ثامر مكي	23
الحصة الرابعة: تعويض الضحايا و إمكانيات الإصلاح	24
الحصة الخامسة: إنتقال ذاكرة الدكتاتورية إلى الشباب - تحدي على مستوى المنظومة التعليمية	27
الحصة السادسة : المعالم التاريخية كأماكن للتثقيف والتعليم السياسي، التصورات و الآفاق	29

مهرجان الذاكرة

بعد عامين تقريبا من اندلاع الثورة التونسية، 17 ديسمبر2010 ، وبعد 60 سنة، عام 1952 الرهيب، سنة أسوء الجرائم الاستعمارية التي شهدتها تونس يطلق مختبر الديمقراطية مهرجان الذاكرة.

الذاكرة الجماعية لبلد ينتمي إلى الجميع هي غالباً نقطة ارتساء من جميع الإصابات .ناقش، يفترض، وينتقل إلى الأجيال المقبلة، أصبح واحداً من أسس الديمقراطية السليمة.

ويهدف المهرجان لإحياء هذه الذكرى لمعالجة مسائل الذاكرة وعلاقتها مع الديمقراطية وحقوق الإنسان. بل هو مساحة للاجتماعات والمناقشات وتبادل الخبرات الدولية، والفضاء الفنية والشعرية، والثقافية والإعلامية المفتوحة، إلى جمهور أوسع.

ويتم تنظيم مهرجان الذاكرة 2012 في شراكة مع النصب التذكاري الألماني Berlin-Hohenschönhausen، و يتعامل في شأن الدكتاتورية الأخيرة، من خلال موضوع: " لتفادي النسيان، إي ذاكرة تحتاج إليها تونس ؟"

مختبر الديمقراطية يهدي هذه الدورة الأولى إلى ذاكرة فرحات حشاد، قتل قبل 60 عاما، 5 ديسمبر 1952.

المنظمون

مخبر الديمقراطية

مخبر الديمقراطية هي جمعية التونسية ذو مطالب علمية تسعى إلى مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تهدف إلى المساهمة بشكل مستقل لإنشاء وتوطيد دعائم مبتكرة وحيوية للديمقراطية، من خلال:

- البحث والتحليل والمناقشة
- تنفيذ تجارب مستهدفة
- مقترحات إلى الحكومة والمجتمع المدني والرأي العام

في إطار الدورة الأولى للمهرجان الذاكرة حرص مختبر الديمقراطية إلى معالجة سؤال قضايا العدالة الانتقالية، وتاريخ الحاضر للذاكرة الحديثة من الدكتاتورية.

لاكثر معلومات : http://labodemocratique.wordpress.com

النصب التذكاري الألماني MÉMORIAL BERLIN -HOHENSCHÖNHAUSEN

النصب التذكاري هو رمز مرئي - يربط تاريخ 44 سنة فريدة من الاضطهاد السياسي في مناطق الاحتلال السوفييتي (1945-1949) وألمانيا الشرقية السابقة (1949-1989). في الخمسينيات، في وقت مبكر، اتخذت وزارة أمن الدولة، أو "ستاسي" سجن Hohenschönhausen ببرلين حتى عام 1989 و جعلوه منزل التوقيف المركزي.

بعد إعادة توحيد ألمانيا الشرقية والغربية في 3 أكتوبر 1990، تم إغلاق السجن برلين Hohenschönhausen.

في عام 1992 طالب السجناء السابقين لتحويل السجن إلى مكان تذكاري، ليصبح نصب تذكاري،ثم بعد عامين أعلن نصب تاريخي. منذ عام 2000، أصبح مؤسسة مستقلة بموجب القانون العام.

وفقا للقانون، كلف النصب التذكاري لمهمة إجراء البحوث والمعارض والمؤتمرات والمنشورات عن تاريخ السجن Hochenschönhausen ببرلين لإعلام وإلهام التفكير في جميع أشكال وعواقب والاضطهاد القمع السياسي الناتج عن دكتاتورية شيوعية.

في مشروع "ضد النسيان"، نظمت النصب التذكاري عدة مؤتمرات و رحلات دراسية عديدة لتبادل الخبرات بين ألمانيا وتونس لشؤون الذاكرة وقضايا العدالة الانتقالية التي تواجه تونس

لاكثر معلومات: http://en.stiftung-hsh.de/index.php

البرنامج

6 ديسمبر 2012

18:30 - 17:30
حفل الافتتاح الرسمي

فرح حشاد، رئيسة "مخبر الديمقراطية"
حمزة الشورابي، معهد حفظ الذاكرة ببرلين Mémorial Berlin- Hohenschönhausen
بلوتنر جيمس، سفير ألمانيا

19:15 - 18:30

كلام الشارع: قصائد حول الذاكرة

20:15 - 19:15

كوكتال
معرض الجمعيات

22:00 - 20:15

عرض فيلم ثقافي : كولنيكانت (Coloquinte) ، لمحمود الجمني
تقديم: محمود الجمني، مخرج الفيلم
مناقشة (وسيط الجلسة: ليلى الوسلاتي، صحفية)

7 ديسمبر 2012

10:45 - 9:00

الحصة الأولى
أرشيف الدكتاتورية : حمايته و الاطلاع عليه (إدارة النقاش: حمزة الشورابي)

المركزالفدرالي لوثائق الستازي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة في ألمانيا - هل من نموذج ؟
هربر زيهمر (Herbert Ziehm) ، المركز الفدرالي لوثائق الستازي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة

الوثائق و الملفات للنظام التونسي القديم. حماية و الوصول
هادي جلاب، مدير الارشيف الوطني
سهام بن سدرين، مناضلة لحقوق الإنسان و رئيسة مركز تونس للعدالة الإنتقالية

11:15 - 10:45

استراحة

13:00 - 11:15

الحصة الثانية
تغيير النخبة : اهدافه و طرقه (إدارة النقاش : شاكر بسباس)

تدقيقات الستازي في ألمانيا : تقرير على التجربة
إدا إهربرغ (Edda Ahrberg) ، المركز الفدرالي لوثائق الستازي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة - لاند دو ساكسانهالت

تغيير جهاز الدولة في تونس.
صلاح الدين الجورشي

14:30 - 13:00

الغذاء

16:15 - 14:30

الحصة الثالثة
معاقبة المذنبين ـ نطاقه و طريقته (إدارة النقاش : أنور معلى)

المعالجة القضائية لجرائم حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة
كريستوف شايفجن (Christoph Schaefgen)، وكيل جمهورية ألمانيا

المحاسبة، المعاقبة و المصالحة: هل من إستراتيجية لتونس ؟
راضية نصراوي، محامية و مؤسسة للجمعية التونسية لمكافحة التعذيب
فاضل صياحي، مستشار وزير العدل، وزارة العدل

16:45 - 16:15

استراحة

19:30 - 16:45

عرض فيلم ثقافي : ذاكرة في خطر (Memory at risk) ، لكريم بوزويتة و ثامر مكي
تعليق: محمد ضاوي، العمل التونسي
مناقشة (رئيس الجلسة: فارس الخياري)

8 ديسمبر 2012

10:45 - 9:00

الحصة الرابعة
تعويض الضحايا و إمكانيات الإصلاح (إدارة النقاش : شاكر بسباس)

تعويضات اضطهاد الشعب في ألمانيا الشرقية
هيجو دريدش (Hugo Diederich) ، الرئيس الوطني لاتحاد ضحايا الستالينية

مناقشة التعويضات في تونس. مقترحات و وجهات نظر
هشام شريف، عضو مركز تونس للعدالة الإنتقالية و عضو لجنة الحوار الوطني للعدالة الانتقالية
عيسى بن صالح محمد ، أستاذ القانون

11:15 - 10:45

استراحة

13:00 - 11:15

الحصة الخامسة
إنتقال ذاكرة الدكتاتورية إلى الشباب : تحدي على مستوى المنظومة التعليمية (إدارةالنقاش: كريم بن عمر)

معالجة ذاكرة الدكتاتورية من SED إلى المدارس - التجربة البيداغوجية الألمانية
كارستن هارفست (Karsten Harfst)، معهد حفظ الذاكرة ببرلين Mémorial Berlin-Hohenschönhausen

معالجة مواضيع الدكتاتورية في المدرسة - مفاهيم وآفاق تونس
حسام لويس، طبيب نفساني ومحلل نفسي
مجيد شعبان، المدير العام للتعليم الأساسي، وزارة التربية

14:30 - 13:00

الغذاء

16:15 - 14:30

الحصة السادسة
المعالم التاريخية كأماكن للتثقيف والتعليم السياسي، التصورات و الآفاق (إدارة النقاش : حمزة الشورابي)

من سجن إلى مكان لتعلم الديمقراطية - معهد حفظ الذاكرة ببرلين Mémorial Berlin- Hohenschönhausen
الدكتور هوبرتوس كناب (Hubertus Knabe)، مدير معهد حفظ الذاكرة ببرلين Mémorial Berlin- Hohenschönhausen

كيف يمكننا أن نكتب ذاكرتنا؟ : الخيارات الممكنة لتونس
أحمد زاوش، خبير في المكتب الإقليمي لليونسكو لشمال أفريقيا
خالد العبيد، باحث في معهد تاريخ الحركة الوطنية

16:45 - 16:15

الإختتام

حمزة الشورابي، معهد حفظ الذاكرة ببرلين Mémorial Berlin- Hohenschönhausen
سماح كريشة، مخبر الديمقراطية

اليوم الأول 6 ديسمبر 2012

الافتتاح

- **كلمة الأستاذة فرح حشاد رئيسة مخبر الديمقراطية**

في بداية كلمتها رحبت الأستاذة فرح حشاد بالحاضرين وحيت ضيوف المهرجان وكافة المشاركين. ثم قامت بتقديم مخبر الديمقراطية الذي يهتم بتناول مواضيع ذات علاقة بالانتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية في شراكة مع عدة أطراف من المجتمع المدني ومنظمات خارجية. وهو يقوم أساسا على فكرة استلهام نموذج ديمقراطي لتونس مع الاستنارة بتجارب بلدان أخرى.

وذكرت أن عناك موضوعا أساسيا يتمثل في أهمية الذاكرة الوطنية بالنسبة إلى عملية الانتقال الديمقراطي و العلاقة بفترة الدكتاتورية التي حكمت تونس خلال عهد المخلوع طوال ثلاث وعشرين سنة. وانطلاقا من هذه الأهمية، أشارت الأستاذة فرح حشاد أنه وقع اختيار مسألة الذاكرة الوطنية في علاقة بمرحلة الانتقال الديمقراطي كموضوع للدورة الأولى من هذا المهرجان والتي تزامنت مع صدور قانون العدالة الانتقالية في تونس. كما أكدت أن المخبر سينظم دورات لاحقة حول مواضيع أخرى مرتبطة بمرحلة الانتقال الديمقراطي. وأشارت مديرة مخبر الديمقراطية أن مهرجان الذاكرة هذا يتم بالشراكة مع طرف ألماني هو معهد حفظ الذاكرة ببرلين Mémorial Hohenschönhausen -Berlin

وشكرت مسؤوليه عما بذلوه من مجهود لإنجاح أعمال هذا المهرجان. وقد عبرت عن أسفها لأن الوفد الألماني قد تأخر في الوصول إلى تونس لأسباب طارئة وسيلتحق بعد يوم أو يومين. وبينت أن هذا المعهد الألماني يهتم بضحايا البوليس السياسي في ألمانيا الشرقية "الستازي STASI " بعد توحيد الألمانيتين الشرقية والغربية.

وتطرقت في خاتمة كلمتها إلى الأحداث التي وقعت يوم 4 ديسمبر 2012 بمناسبة انطلاق الاحتفالات لإحياء ذكرى وفاة الشهيد فرحات حشاد و نددت بهذه الأحداث التي لا تتناسب مع مسار الانتقال الديمقراطي ولا تحترم ذكرى اغتيال الزعيم الوطني والنقابي الكبير.

- **كلمة السيد حمزة شورابي مسؤول العلاقات الخارجية في معهد متحف الذاكرة ببرلين**

رحب السيد حمزة شورابي بالحاضرين وأشار إلى أهمية موضوع الذاكرة الوطنية ودورها في مرحلة الانتقال الديمقراطي. ووضح أن مقر متحف الذاكرة ببرلين كان سجنا في زمن الدكتاتورية الألمانية الشرقية، و إثر سقوط جدار برلين وقع الاتفاق على أن يصبح هذا السجن مقرا لمتحف الذاكرة.

و قد أشار السيد حمزة شورابي لأسباب اتخاذ المقر القديم لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي كمكان لإحياء مهرجان الذاكرة، و ذلك لرمزيته إذ كان مقر الحزب الواحد الدكتاتوري سابقا. وبين أن مشاركة المعهد الألماني للذاكرة، تهدف إلى محاولة الإجابة على السؤال التالي: كيف تستطيع ألمانيا إعانة تونس على الانتقال الديمقراطي لا سيما أنها شهدت فترة دكتاتورية يمكن مقارنتها بالتجربة التونسية؟

وأضاف السيد شورابي أنه لتأسيس مستقبل ديمقراطي يجب التأكيد على أن الذاكرة تلعب دورا كبيراً في العدالة الديمقراطية الانتقالية. و سيقع من خلال هذا المهرجان مناقشة مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي لم تتم بعد المصادقة عليه.

و سوف يتم من خلال هذا المهرجان التطرق إلى التجربة الألمانية المماثلة لتونس، و ربما مساعدة الحكومة على التعامل مع الذاكرة.

ومن الواضح أنه ليس هناك وصفة موحدة للانتقال الديمقراطي، فكل دولة تتسم بتقنياتها و وسائلها لتحقيق هذا الانتقال، و بالتالي يجب على تونس أن تؤسس نموذجها الخاص، و هذا لا يمنعها من الاطلاع على تجارب الدول الأخرى.

- **كلمة السيد سفير ألمانيا**

أكد السفير على مدى أهمية موضوع المهرجان و قد تعرض إلى التجربة الألمانية و بقايا الدكتاتورية فيها.

ثم أشار إلى الأوجه الغامضة لدكتاتورية بن علي وبين أن لآثارها نتائج يصعب تجاوزها.
و من ناحية أخرى ذكر السفير الألماني أنه لاحظ في تونس، أن المجتمع يشهد حالة الذاكرة الانتقالية المتميزة بنوع من الحنين إلى النظام السابق و هي مرحلة مرت بها ألمانيا إثر سقوط الدكتاتورية.

وأشار السفير الألماني إلى أنه استمع إلى مواطنين تونسيين يتحسرون على النظام السابق، و حذر من هذا الحنين.

وتساءل: إذاً ما العمل لتجاوز الذاكرة الحنينية؟
الحل بالنسبة إلى السفير يكمن في التعريف بالحقيقة، حيث يجب تقديم الوقائع كما هي. لأن للبشر ذاكرة انتقائية تخفي الذاكرة الأليمة. كما أكد أنه يجب أن نستنتج من التجربة الألمانية العبر ومعرفة كيفية مجابهة الماضي وإبراز السمات القبيحة للدكتاتورية.

و في الختام عرج على الأحداث الراهنة في تونس وعلى مشروع قانون تحصين الثورة وأكد على أن هذا المهرجان يمكن أن يكون مجالا مناسبا لمناقشة مدى حكمة هذا القانون.

عرض "كلام الشارع"

كلام الشارع عبارة عن مبادرة لمجموعة من الشباب تتمثل في قراءة قصائد كتبها الشباب باللغة العربية الدارجة و الهدف منها هو إعادة الفضاء العام للشباب و الذي كان في زمن الدكتاتورية حكراً لصالح فئة معينة تخدم لصالح النظام السابق.
وقد أكدت مجموعة كلام الشارع على وجوب القطع مع مركزية العمل الثقافي في العاصمة و هو ما يسعى لفعله كلام الشارع الذي سيقوم بالانتقال إلى عدة جهات أخرى على غرار سيدي بوزيد.
و قد ندد كلام الشارع بالأحداث الأخيرة الواقعة خاصةً في سليانة و مدى وقعها على ذاكرة المواطنين فيما تذكرهم بأساليب النظام السابق و عبر عنها بأنها جرح نازف في الذاكرة. وقد تم أيضا:
تلاوة نص "ثورة و تحرر" مستلهم من أغنية للشيخ الإمام.
إلقاء قصيدة على أحداث الرديف
تلاوة نص "الجبانة" هو إيحاء على الموت المعنوي فالنسيان هو أكبر "جبانة".
تلاوة نص "خنار الحومة العربي".

عرض فيلم وثائقي
كوليكانت "Coloquinte"
للمخرج السيد محمود الجمني

قدم السيد محمود الجمني الفيلم و أكد مدى أهمية الذاكرة بالنسبة إلى الشعوب فشعب بدون ذاكرة هو شعب مريض بفقدان ذاكرته amnesique. وأشار إلى أنه قدم شهادات حية لمجموعة من ضحايا النظام الديكتاتوري الذي حكم تونس في عهد المخلوع.
و بعد عرض الفيلم دار نقاش، فطرحت أسئلة على المخرج أهمها تتعلق بالضحايا الذين قدموا شهادات حول ما تعرضوا إليه في النظام الدكتاتوري، فالمخرج لم يذكر الأسباب التي اعتقل من جرائها الضحايا و تعرضوا إلى رأي و كونهم معارضين للنظام السابق. وأشار إلى أنه قدم شهادات حية لمجموعة من ضحايا النظام الديكتاتوري الذي حكم تونس بقيادة المخلوع.
و قد تحدث المخرج عن صعوبة الحالة النفسية لهؤلاء الضحايا و في نفس الوقت عن شجاعتهم بإدلاء شهاداتهم التي هي ضرورية لحفظ الذاكرة و لمعرفة الحقيقة. وتمت مختلف هذه القراءات في جو من التناغم والتفاعل بين المجموعة وبين الجمهور الحاضر.

اليوم الثاني 7 ديسمبر 2012

الحصة الأولى: أرشيف الدكتاتورية - حمايته و الاطلاع عليه

- **كلمة السيد حمزة شورابي**

رحب السيد حمزة شورابي بالضيوف وأكد على أن ثقافة الذاكرة شيء ضروري لبناء ثقافة المستقبل. إثر ذلك عرف بالسيد Herbert Ziehem و هو من الأوائل الذين اقتحموا "مركز الستازي" الذي أصبح فيما بعد من أكبر المراكز التوثيقية في العالم. كما نوه بحضور السيد أحمد الزاوش الخبير لدى اليونسكو في منطقة شمال إفريقيا وأشار إلى أنه يمكن أن تكون له تصورات في مجال حفظ الذاكرة ودورها في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

- **عرض فيلم وثائقي حول مركز الستازي.**
  ثم إثر ذلك مداخلة السيد Ziehem

في البداية قدم لمحة تاريخية على ما شاهدته ألمانيا: حيث إثر 1989 بدأ الاطلاع على الوثائق و الأرشيف و تم التحاور في شأنها، لم يكن الكل متفقين على وضع هاته الوثائق على ذمة العموم فقد كان بعض المواطنين يطالبون بإتلاف تلك الوثائق إذ قد تسبب في اندلاع حرب أهلية .

ثم تم تأمين هذه الوثائق و وقع نقاش حول كيفية استعمالها و إبراز مدى أهميتها خاصة في نصب الاهتمامات لتصبح محل اطلاع الجميع.

- **مداخلة السيدة سهام بن سدرين**

أكدت السيدة سهام بن سدرين عن أملها بأن ينجز في تونس مثل هذا الفيلم إذ أنه يطرح موضوعاً شبيها بما تشهده تونس و هو موضوع المعالجة.
كما طرحت قضية دور الأرشيف في المعالجة و الانتقال الديمقراطي. وقد ألحت السيدة بن سدرين خاصة على :

- أن دور الأرشيف محوري إذ يجب كشف الحقيقة حتى يتم الانتقال الديمقراطي و تجربة ألمانيا هي خير دليل على ذلك. ومن ناحية أخرى أشارت إلى:
- إن التعاطي مع الذاكرة مطروحة بكل قوة في العديد من الدول.

- إن تونس تعرضت إلى موضوع التلاعب مع التاريخ و مع الذاكرة.
فالنفاذ إلى الأرشيف و الذاكرة يمكننا من معرفة الحقيقة و هو حق أساسي للإنسان و موثق في المواثيق الدولية.
- إن مرسوم النفاذ إلى المعلومة يتضمن بعض العيوب أبرزها هو عدم تفعيله إذ أنه لا يحمل دقة في موضوع العقوبات التي يتعرض إليها الموظف العمومي.

كذلك بالنسبة للصحفيين، فإنهم متضررون بصفتهم التضامنية مع المواطن فكان من المفروض أن يقر لهم ألحق في النفاذ إلى المعلومة.
و أخيراً المواطن و هو متضرر إذ له ألحق أن يعرف محتوى المادة التي ينظر بها إليه النظام السابق.
النقطة الايجابية هي أن هناك مشروع قانون من طرف اللجنة المختصة لحقوق الإنسان و العدالة الانتقالية شارك فيه المواطنون.

كما أكدت أن موضوع الذاكرة ليس فقط موضوع نفاذ، بل هو أيضاً طبيعة المعلومة : لقد تم إتلاف جزء هام من الأرشيف و حماية الأرشيف لم تؤمن من طرف حكومات ما بعد الثورة و قد أسند الوقت اللازم لكي يتم إتلاف الأرشيفات.

ولاحظت أنه لا يمكن اعتماد جميع الوثائق يمكن اعتمادها لأن بعضها مزيف وقد استشهدت السيدة سهام بن سدرين بتجربتها الشخصية في النظام السابق و الذي تحيل على تزييف الوقائع في التقارير، فلابد من معالجة الوثائق حتى نتأكد من صحتها فالمعالجة يجب أن تتم قبل نشرها للعموم.

- **مداخلة السيد هادي جلاب مدير الأرشيف الوطني**

في البداية أكد أنه موافق على ما طرحته السيدة سهام بن سدرين إذ أن معالجة الوثائق أمر أساسي، فليس كل ماهو موجود في الوثائق حقيقة.
كما أشار إلى المرسوم المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة فذكر أنه، يعطي الحق في النفاذ إلا أنه يحتوي على عراقيل عديدة.

الاستثناءات الواردة في هذا النص تعطي تأويلات واسعة قد تحد من نفاذه.
-م ثم قدم السيد جلاب لمحة تاريخية بين فيها عدم حفظ جيد للتاريخ التونسي: إذ غيبت مثلا الحضارة العثمانية فمنذ 1705 أخذت تونس طابعين اساسيين: طابع مدني ثم كدولة تونسية.
فالحكم أصبح أقرب إلى التونسيين من العثمانيين وأشار إلى أنه توجد 1500 وثيقة على أكثر من نصف مليون وثيقة باللغة التركية إذ أن أغلب الوثائق التاريخية جاءت باللغة العربية وليست التركية.
ثم جاء المصلح خير ألدين باشا و جمع الوثائق وكان له نظاما محكما في التصنيف.

فترة الإستقلال: تم إهمال الأرشيف و مع الثمانينات صدر منشور 1989 لحماية الوثائق.
ثم أكد على أن الانتهاكات و الاستبداد الممنهج لا يقع فقط في وزارة الداخلية بل أن هذه الانتهاكات موجودة في وزارات اخرى على غرار وزارة التربية، مثال التقارير التي يقوم بها الأساتذة في حق زملائهم.

وأكد أنه ليس هناك جهاز واحد للبوليس السياسي فأغلب أجهزة الوزارات تمارس دور البوليس السياسي.

إن ما حدث بعد الثورة من الناحية الأرشيفية هو خطير: إتلاف أصاب العديد من الهياكل و لكن لحسن الحظ لم يشمل الإتلاف الهياكل المركزية و تجدر الإشارة الى أن الإتلاف الهام و الخطير هو الذي حصل في المحاكم و القباضات المالية. لقد وقع حل بعض الهياكل كلجان التنسيق مثلاً و الدولة الآن مطالبة بأن تقر رفع ارشيفات هذه الهياكل إلى الأرشيف الوطني.

نقاش

وقع طرح العديد من الأسئلة منها:
-هل حصل الأرشيف الوطني على الوثائق الهامة لبعض الهياكل التي تم حلها ؟
-هناك خلل مع الوثائق المعاصرة خاصةً التي تتعلق بما بعد الاستقلال، توجد صعوبات كبيرة لتحديد التاريخ، كيف نتجاوزها؟
-هل الحكومة أعطتكم الموارد البشرية اللازمة و الإمكانيات المادية لمواجهة موضوع الأرشيف؟
-كيف يمكن لبعض العموم أو الصحفيين أن يصلوا إلى الأرشيف؟
-إثارة موضوع حق كل مواطن في الاطلاع على الوثائق الخاصة إذا تعلقت بشخصه؟

أشار السيد هادي جلاب إلى أنه ليس هناك إضافة فيما يخص إمكانيات الأرشيف الوطني و المعالجة تتطلب إمكانيات إضافية سوف يطالب بها الأرشيف. وذكر أنه تم الوصول إلى الأرشيف الرئاسي و وقع المس ببعض الأشخاص و إتلاف وثائق بطرق غير قانونية وأكد أنه تم حل بعض المؤسسات الاقتصادية (منشآت عمومية) ذات ركيزة إقتصادية، و وقعت ترحيلات أسبوعية عديدة للأرشيف.

كذلك هناك اخلالات في الأرشيف يجب إصلاحها
-لابد من إضافة أرصدة شفوية: إلا أن المشكل يكمن في أن الجمعيات مثلا لا تبقى أرشفتها (الأرصدة الشفوية مهمة و تكمل الأرشيف الوطني).

أسئلة وجهت إلى السيد Ziehm:
-كيف تميزون في ألمانيا بين أرشيف و ما يطلع عليه من طرف العموم و ما يبقى لدى المصالح الاستخبارية ؟
-كيف تأكدتم من حياد الأشخاص في عمليات معالجة الوثائق ؟

أسئلة عامة:
- لماذا لم تحدث وحدة للسمعي البصري ؟
-الاستماع إلى المعارضين السياسيين: لماذا لا يتم استدعاء المعارضين السياسيين للاستماع إليهم و لمعرفة حقائق الموضوع ؟
-كيف النفاذ للحصول على المعلومات؟
-ماهي آليات حماية الأرشيف ؟

إجابة السيدة سهام بن سدرين :
-بالنسبة لها يجب للمرسوم التأقلم مع القانون، النص القانوني يسمح للنفاذ إلى المعلومة إلا أنه منقوص
-هناك قضية هامة أيضاً و هي قضية إصلاح القضاء.

إجابة السيد Ziehm:
-الوثائق يجب أن تفتح بسرعة، يجب إعادة تأهيل و رد الحقوق و لا يمكن أن تتم إلا بفضل الوثائق. هذه الوثائق توضع في متناول المحاكم و الجمعيات و الصحفيين و يجب التعقيب من مختلف الأطراف.

إجابة السيد جلاب:
-لسنا بحاجة لقانون خاص للجهاز الأمني، فقانون العدالة الانتقالية كافٍ لذلك.
-بالنسبة للتاريخ الشفوي، هناك مؤسسة عمومية هي معهد تاريخ الحركة الوطنية الذي استضاف عدة شخصيات وطنية قامت بتسجيل شهاداتها مثل السيد "أحمد المستيري" و الذي اشترط أن لا تفتح إلا بعد وفاته.

-بالنسبة لآليات الأرشيف: المرسوم عدد 93 يضبط المسؤولية في كل هيكل إداري: من هو المسؤول على الأرشيف. و ينبغي الفرض على الإدارة للأخذ باستشارة الأرشيف الوطني و ذلك لاحترام المعايير الدولية المستعملة لبناء الأرشيف.

الحصة الثانية : تغيير النخبة - اهدافه و طرقه

- **مداخلة السيدة Edda Ahrberg**

في البداية توجهت بالشكر للاهتمام بالتجربة الألمانية ثم قدمت لمحة تاريخية عن ألمانيا: إنفصال ألمانيا الشرقية و ألمانيا الغربية طيلة 45 سنة ثم توحيد الألمانيتين و الآن للألمان الحق في الاطلاع على وثائق الستازي.

لقد وقعت في 1989 احتجاجات على الحكومة والمطالبة في المشاركة من طرف ألمانيا الشرقية و تغير النظام مع تعويض الأطراف العليا (هذا ما كان يرغب به السكان).

اعتبرت السيدة Edda نفسها رافضة لعبارة تعويض النخب لأنه لم يكن هناك نخب في ألمانيا الشرقية. وقد تم إتخاذ قرارات كبرى ليس في برلين فقط. كما أكدت أن عمل البوليس السياسي الستازي هو عمل وسخ.

وذكرت أن النقاش في 1989 قد تركز أساساً على معاوني الستازي دون اعتبار الموظفين غير الرسميين أي العاملين في السر و هذا العمل هو الذي أثار حب الاطلاع.

بعد انتخابات 1990 كان العمل أكثر منهجياً على الصعيد الحكومي إلا أنه وراء هذه العملية لم يكن هناك حقا منهج منظم و منهجي.

الوضعية كبيرة و صعبة عند تغيير الدكتاتورية بالديمقراطية إذ كان من المهم في الإدارة العمومية في الوزارات و المجالات المماثلة رفض الأشخاص الذين تعاونوا مع أمن الدولة. وقد لفت هؤلاء الأنظار حول الستازي آن ذاك حتى يلفتو النظر عن أشخاصهم.

في توحيد ألمانيا كان ينبغي التثبت من القدرة على تعامل الدولة مع الستازي، لأن التثبت من الانتماء إلى الستازي هو عمل كبير.

في 1993 وقع التوقف عن التثبت من الكوادر و علاقتهم بالحزب، إذ تم نقل الوثائق دون التثبت منها. كانت هناك إمكانية التثبت حول تعامل الموظفين مع الستازي و تبين أن ذلك يمكن من إعادة الثقة بالإدارة.

وفي الختام قدمت السيدة Edda إحصائيات: العلاقات بين المتعاونين الرسميين مع الستازي و غير الرسميين: الرسميين أقل من المتعاونين غير الرسميين.

نقاش

طرحت الأسئلة التالية:

ماذا حصل لإجبار الأطراف العليا للستازي على قول ما لم يكون موجودا في الملفات؟.

الإجابة: إن الملفات ناطقة في حد ذاتها، نسبة مصداقية الوثائق نسبية إلا أنه بالاستناد إليها يمكن أن تكون فكرة عن ذلك الشخص.

و قد كانت هناك عملية مراقبة و يمكن تقديم توصية إذ كان يمكن لشخص أن يبقى أم لا و هذا المسار كان يجب التثبت منه من طرف المحاكم.

سؤال : كيف التأكد من حياد المدققين و المثبتين؟

الاجابة: هذا المجال متسع الأكناف، و إن تبرير المتعاونين غير الرسميين ليست الحجة الأقوى؛ إذ كان أحدهم اضطر أن يلتزم بتقديم تقارير فيجب التأكد مهل أنه حصل على مقابل مالي و ما هي مدة التعاون.

أحياناً هناك أشخاص اضطروا في السجن أن يتعاونوا مع مصالح الأمن المقسمة. و في الستازي كان كل شيء موجودا بواسطة الوثائق و يمكن متابعة ذلك بدقة.

لقد خدم الستازي نظاما ضد الكرامة و حطم مسارات للحياة. إن الفصل بين الدفاع عن أمن البلاد و القمع مسألة تشغل العلماء و قد انكبوا على دراسة الموضوع.

- **مداخلة السيد صلاح الدين الجورشي**

أشار السيد الجورشي إلى أنه قد بدأ تأسيس الدولة الوطنية الحديثة في مطلع الاستقلال و العديد من مقومات الدولة متوفرة في تونس.

المؤسس قام بالتركيز على حماية سيادة الدولة ووقع تهميش إضفاء الطابع الديمقراطي.
و قد أدى ذلك إلى انحراف كبير في علاقة الدولة و المجتمع. و في الانقلاب الذي حصل في 1987 وجدنا أنفسنا في دكتاتورية أمنية بامتياز.

و قد تم رفض الاستجابة إلى أي مطلب من مطالب الإصلاحات. وهنا يجب التساؤل عن طبيعة الثورة: هل ثار الشعب على النظام أم على الدولة؟
لقد كانت المطالب الثورية مطالب إصلاحية بالأساس. ووجدت النخبة نفسها منقسمة، فهل أن النخبة التونسية كانت مؤهلة لإعادة بناء النظام السياسي من جديد؟

إنقسام النخب إلى:
-نخبة الماضي: التي خدمت النظام
-نخبة جديدة: التي قمعت سابقاً و الآن تجد نفسها في صعود
إذاً هناك تقاطعات و اختلافات بين النخب.
و النخبة الجديدة وجدت نفسها في حاجة إلى مساعدة النخبة القديمة و رغم أزمة حكومة الغنوشي كانت تلك المرحلة هامة، فالحكومة الثانية تحتاج إلى وجوه هامة من النخبة القديمة خاصة على مستوى الإدارات و المؤسسات

الانتقال ارتكز على جزء هام من النخبة القديمة: منطق القطيعة لم ينجح فقد نجح منطق الاستمرارية. النخبة الجديدة ترفع خطاباً ثوريا لكن في العمق هو خطاب إصلاحي.
النخب القديمة تحمل بصمات الدكتاتورية و هي نتيجة ثمرة نظام استبدادي فهي تعيد إنتاج جوانب الخطاب القديم.
النخبة القديمة لم تتخلص من آثار الدكتاتورية وهي غير قادرة على أن تخضع السلطة لآليات إصلاحية.

الاختبار الكبير يتمثل في كيفية تعامل النخبتين معاً

بعد الثورة طرحت مسألة العدالة الانتقالية بعيدا عن السياق السياسي: كيف يمكن للنخبة الجديدة أن تحدد العلاقات مع المسؤولين القدامى؟
هل النخبة الجديدة قادرة على القيام بإصلاحات جوهرية خاصةً في ما يتعلق بالتعليم و المؤسسات؟

البداية كانت بإيقاف عدد من المسؤولين، ولكن لم تقع المحاسبة بشكل جدي. ولتجاوز ذلك يجب أن تتم المحاسبة بشكل فردي مع إحترام آليات حقوق الإنسان.
و لا يمكن أن تكون عملية المحاسبة قائمة على مصالح حزبية.

وأشار السيد الجورشي إلى أنه هناك أشكال آخر : إصدار قانون تحصين الثورة يرونه هو الوسيلة التي تحول دون عودة المسؤولين السابقين.
هل هذا القانون يمكن أن نتجه به إلى آليات حقوق الإنسان؟
هل هذا يمكن أن يترتب عنه حالة احتقان؟

إن طبيعة التعامل مع النخب السابقة ستحدد طبيعة السلطة القادمة و مستقبل القانون في تونس.

الحزب كان داخل الدولة و الدولة تمثل الحزب: فكان تحصين الثورة بداية الإصلاحات
لقد ذهب التجمع بدون رجعة و الذين يقودون الدولة هم في غياب إيجاد حياد بين الحزب و الدولة.
نحن في عملية انتقال تحتاج إلى ثقافة سياسية جديدة و التونسيون اليوم هم في حالة غموض و عدم التمكن من الاختيار السليم.

الانقسام حول قانون تحصين الثورة هو في صلب القوى السياسية الوارثة للحكم و عرض هذا القانون على الاستفتاء قد يربك المشهد السياسي. إن هذا القانون زاد في تعميق الصراع بين هذه النخب نفسها لأن هناك أحزاب اضطهدت في المرحلة السابقة ولا علاقة لها بالتجمع وبالنظام السابق، وهي مع ذلك تعترض على هذا القانون. إن الخلاف اليوم ليس بين الثوريين والنظام القديم بل بين الذين ورثوا الحكم الجديد أنفسهم. وعلينا تجنب هذا الانقسام.

نقاش

سؤال: هل عرفت ألمانيا مثل هذا القانون ؟
الجواب: السيدة Edda: هذا سؤال يطرحه كل فرد، هل بإمكان الكوادر القديمة أن تترشح؟ كانت لدينا ثقة في القانون و الإدارة فقضايا الماضي يمكن أن تترك جانباً و لكنها ستعود، فكانت المجابهة لهذه الإشكالية مجابهة بالقانون. كيف عالجنا التظلمات التي قدمت؟ إن الوسائل التي تتبعها دولة

القانون لا يمكن أن تجيب على كل شيء.
لم يصدر قانون في ألمانيا يقصي الأعضاء السابقين و الحزب القديم ما يزال موجودا إلى اليوم و بإسم مختلف و هو يناقش المسائل السياسية للبلاد.

سؤال: بعض الحكومات بعد الثورة عزلت بعض القياديين الأمنيين ثم أعيدوا للعمل و لم تتم المحاسبة إلا للقليل من الكوادر الأمنية، هل من المعقول أن أناسا كانوا نشطين في التجمع يعملون ؟ و لليوم الحكومة تفعل كل شيء لتأخير العدالة الانتقالية.

الجواب: السيدة Edda: يجب حصول تغيير كبير في موازين القوى مثلما حدث في ألمانيا من ثغرات أو تحديات. تونس لم تجد بعد نخبها، الشباب اختفى بالرغم من أنه شارك بشكل فعال في الأحداث. و قد انسحب هذا الشباب من الساحة السياسية أو تم إبعاده ليتجه خاصةً إلى الجمعيات. كما أن العقوبات الجماعية لا تعطي أي نتيجة.

فيما يتعلق باستمرارية الحزب السابق بألمانيا، كان خطأً في عدم منعه من مواصلة نشاطه و لا ينبغي أن نعطي انطباعاً بأن هذه هي الطريقة التي ينبغي سلكها.
و من أهم الملفات نجد الملف القضائي، فالنظام السياسي يرتكز على القضاء فهو المرجع الذي ينبغي اعتماده

الحصة الثالثة: معاقبة المذنبين - نطاقه و طريقته

- **مداخلة السيد christoph Schoefgeir**

حسب منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، بعد أخذ زمام الحكم من بن علي تمت ملاحقة الكثيرين وهناك حديث عن اعتقالات و تعذيب مما أدى إلى موت بعض المعتقلين.

إن انتخابات 23 أكتوبر 2011 كانت الشرط الأول لبناء مجتمع ديمقراطي و لكن هذه المرحلة لا تزال في بدايتها وهناك مسار طويل وصعب، يتبين من بعيد أن المعالجة في هذه الفترة توجب إدماج الجميع بما في ذلك الذين خدموا النظام السابق

إن معاملة الضحايا هو سؤال مركزي ففي ألمانيا التي كانت منقسمة إلى جزء ديمقراطي و جزء دكتاتوري، لا يقدم السيد Christoph توصيات و لكن يمكن للتجربة الألمانية أن تدعم تونس في البحث عن سبل عديدة للرد على الظلم. يمكن القيام بعفو تشريعي عام له الفائدة في تكريس كل الجهود لبناء مجتمع فعال، مع هذا العفو نصل إلى النسيان و محو الذاكرة إلا أن ذلك خطير لأن معرفة الحقيقة هو شيء أساسي.

لا يمكن معاقبة كل ما يجب معاقبته في نظر الضحايا، يمكن الاقتصار على حقب محددة و ظروف مخصوصة، بالإمكان وضع عفو مشروط و يكون ذلك علنا. و هذه تجربة قامت بها العديد من الدول حين تغير أنظمتها.

ألمانيا قررت التوحيد و اختيارات الملاحقة اللامحدودية للجرائم و مواطنو ألمانيا الشرقية بادروا بأخذ السلطة و ألمانيا الغربية تخلت عن السلطة بطرق سلمية.

إن تتبع الجرائم كان ضروريا إزاء الضحايا، و ألمانيا كانت واعية بأنه ينبغي اللجوء إلى طرق أخرى عكس تونس إذ أن إثراء أو إغناء بعض الأشخاص مكنهم من أن يستفيدوا من امتيازات الدولة.

أجهزة الدولة و الشرطة و العدالة كان مسموحا لها بأن تسجن و تقتل كل شخص يحاول معارضة النظام بطريقة سلمية و دولة القانون مرتبطة بمبادئ أساسية : فلا أحد يجب أن يعاقب على فعل لا يعاقبه القانون و هذا المبدأ يشكل حقا من حقوق الإنسان و يجب إذاً تأويل صارم و دقيق للقانون لا يمكن معاقبة انتهاكات حقوق الإنسان إذا استندت على قوانين كانت موجودة في عهد الاستبداد، فالمتابعات كانت محدودة لا تتجاوز الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ينبغي محاسبة و معاقبة البوليس السياسي القمعي.

في ألمانيا تتم المعاقبة على أساس آليات مثل التصنيف اللاشرعي و هو وسيلة قمعية، قد دامت معاملات القانون للظلم و الاستبداد حوالي 10 سنوات. و كانت بطريقة لا مركزية و كان يمكنها أن تقوم بتحقيقات، إذ لم يتم استدعاء قضاة و حقوقيين من ألمانيا الغربية للتحقيق.
تجديد الجهاز القضائي يطرح مسألة كبرى في ألمانيا. المشكل كان يمكن حله بسرعة و هذه المعالجة كلفت كثيراً.

القرار ضد العفو كان قراراً توافقيا و سلميا، و وقعت حماية حقوق الإنسان من طرف المنظومة العدلية و وضع الحدود للعنف الذي يرتكبه الحكام و الذين لا يمكن أن يفلتوا من العقاب.

- **مداخلة السيدة راضية النصراوي**

إن كلمة المحاسبة طرحت بشكل واضح بعد 14 جانفي خاصةً و اننا عانينا كثيراً من ثقافة الإفلات من العقاب.

البوليس السياسي قام بجرائم عديدة منها القتل تحت التعذيب. من نحاسب؟ هل نحاسب كل من قام بانتهاكات حقوق الإنسان؟ إنه أمر عسير فإذا اخترنا هذا السبيل فسوف تتم محاسبة عشرات الآلاف، وهذا الأمر صعب و غير ممكن. و المهم هو محاسبة من قامو بأخطر الجرائم. لا يمكن مثلا ترك الضحايا الذين انجر عن تعذيبهم سقوط جسدي هام.

لماذا نحاسب؟ لكي يفهم الجميع وجوب القطع مع هذه الممارسات، يجب فهم أن هذه الانتهاكات ينجر عنها المحاسبة و أن الإفلات من العقاب أمر انتهى.

إن العديد في تونس يشعرون بأن المحاسبة وإن بدأت فإن أسئلة بقيت مطروحة: لماذا يوقف البعض و لا يوقف البعض الآخر؟ و الحال أن المسؤولية هي نفسها للجميع.

لماذا لم تقع محاسبة كل وزراء الداخلية؟

نقاط استفهام طرحت في العديد من المناسبات:
لماذا لا يقع التحقيق بشكل جدي؟ و الأساس من هذه التحقيقات هو معرفة الحقيقة و هي أهم بكثير من التعويضات.

هناك بعض التساؤلات حول مدى احترام المحاكم لأسس العدالة وهناك الكثيرون يعتبرون أن القضاء مازال على ما كان عليه في عهد بن علي.
مثلا مازلنا عندما نطالب بعرض ضحية تعذيب على الفحص الطبي نجابه بالرفض.

كذلك مازلنا نلاحظ استعمال سياسة المكيالين: إجراءات تحترم للبعض و أخرى لا تحترم بالنسبة إلى البعض الآخر.

وهناك العديد من الممارسات التي تجعل الناس لا يثقون بالقضاء و أن المنظومة القضائية لم يقع إصلاحها. فهل يمكن المحاسبة بشكل وجيه و المنظومة القضائية على نفس الحال؟

بالنسبة للقضاء العسكري فالحال منقوص. ينبغي أن يكون هناك قضاء مختص (ذو طابع سياسي) لأنه سابقاً كان القضاة ينفذون الأوامر و هم ليسوا مؤهلين للحكم في مثل هذه القضايا.

القضاة في المحكمة العسكرية ليست لهم التجربة الكافية للنظر في مثل هذه الملفات.
كنا اقترحنا اختيار و تكوين قضاة نزهاء: من الأفضل أن يقع الأخذ بأكثر من الوقت لكي تتم التحقيقات على أكمل وجه. هذا أفضل من أن تتم محاكمات بشكل استعجالي و تقع حالة خيبة أمل كبيرة. تمت أحكام غريبة صدرت عن المحكمة العسكرية: كقضية الحرس الذي قتل شاباً في زغوان وحكم عليه 6 سنوات سجن (أوضاع نفسية صعبة جداً لعائلة الضحية)

إن الطريق ما يزال طويلاً، لابد أن تقع العديد من الإصلاحات و خاصةً إصلاح المنظومة الأمنية و لابد من فتح ملف البوليس السياسي.

- **مداخلات السيد فاضل صياحي**

المحاسبة و المصالحة هي من المفاهيم التي يتم حولها التداول.

من المهم الوقوف على المحاسبة فهو عمل ضروري لتحقيق القطع الفعلي مع منظومة الاستبداد حتى نطوي صفحته. يجب فتح الصفحة كاملة بحلوها ومرها حتى نقطع مع منظومة الاستبداد.

وبعد المحاسبة تكون المصالحة. ويتم هذا في إطار وزارة حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية و هي الأكفأ للإجابة على هذا الإشكال. في هذا الإطار نتساءل ما هي استراتيجيه الحكومة؟ يجب أن نفهم أن تكون للحكومة استراتيجيه في طي صفحة الماضي علما بأن هنالك طرفان: الطرف المعتدى عليه والطرف المعتدي.

يجب الموازنة بين أمرين، لا يسجن من انتهك حقه وليس على الحكم أن يضع استراتيجيه و تفاصيل عقد الصلح.

يجب على الحكومة أن تنفتح على المجتمع المدني و تشريك الجهات المعنية. لقد تم تشريك المجتمع في صياغة قانون العدالة الانتقالية الذي يعالج كل الإجراءات الأساسية من البحث عن الحقيقة إلى إجراء المصالحة.

هذا العمل تم بجهد مجموعة من الجمعيات، فهذا الحوار هو الذي مكن من إحداث مشروع قانون العدالة الانتقالية، لا يمكن للمسار الديمقراطي أن يتحقق إلا من خلال الحوار و آلياته.

و الحوار الذي يجري في المجلس التأسيسي هو حوار بناء.
بالنسبة للقضاء المختص يتعلق بإحداث دوائر مختصة، لا يمكن أن تجابه بمبدأ التقادم.

نقاش

في ألمانيا وقعت 75 ألف قضية مقابل 753 حكم صادر. ماهي الأسباب؟
هل أن نواب الحق العام قد ردوا الفعل؟ أم أن القضاء قد فشل؟

الإجابة لا هذا و لا ذاك. كل نائب حق عام يمكن له فتح قضية إذاً كان له شك و قد يكون الشك ضئيلاً...

القضاء و نواب الحق العام في ألمانيا الغربية كانوا يحاكمون الناس الذين كانوا يريدون مغادرة البلاد. حرية الحركة لم تدخل ضمن السياق الدولي لذلك لم تقع إدانات. جميع الإجراءات التي هي

أغلبها تشكيات جماعية في النهاية تمت معالجتها طبق مواقف. لقد تم استعمال أشخاص كانت مهمتهم تقسيم أو تفريق الناس وهذه الأمور لم يتسن للقضاء تتبعها.

تدخل السيد Christoph Schaefger

أهمية عنوان ضد النسيان: تجاوز انتهاكات الماضي مجال البحث عن العدالة الانتقالية. نحن مازلنا في المرحلة الأولى في المسار الديمقراطي و يجب تبني قانون في العدالة الانتقالية.

إن مسألة الوقت مسألة هامة: في ألمانيا دامت 10 سنوات وفي جنوب إفريقيا هي ما تزال قائمة. الانفتاح على كل مكونات المجتمع قائم على الحوار و يجب أن يكون الحوار متصلاً مباشرة مع الضحايا، و بالتالي ينبغي أن يكون قانون العدالة الانتقالية قانون معبر عن أحاسيس الناس و دون

وصاية: نطالب النخبة الجديدة أن تراعي الإجراءات.
لا يجب المتاجرة بآلام الناس و المطلوب هو أخذ المسار الصحيح حتى و إن تطلب ذلك البعض من

الوقت: يجب التعامل بإيجابية مع هذا التوجه.
ملفات الفساد في حد ذاتها تستدعي المراجعة بعد إحداث هيئة التحقيق و الكرامة و ذلك حتى نصل إلى الحقيقة كماهي هذه الهيئة يجب أن توفر لها جميع الضمانات.

أسئلة: هل ستتم إعادة النظر في القضايا التي تناولها من قبل المحكمة العسكرية ؟؟
لماذا لم يتم أخذ العبرة الألمانية لأنها الأقرب إلى تجربتنا في الاضطهاد و تم الأخذ بتجربة جنوب إفريقيا ؟

الإجابة: حول هذه المبادرة المرحلة الانتقالية تتضمن جانبين: المحاسبة و الصلح، نحن انفتحنا على كل التجارب و همنا الوحيد هو عدم تكرير تلك الأخطاء و لا نعمل بعزلة و نحن نعمل بالتوازي. و سوف يتم إعادة النظر في تلك القضايا التي حكمت فيها المحكمة العسكرية؟

عرض فيلم وثائقي:
الذاكرة في خطر

فيلم يطرح مسألة: ماهو مصير le cyber police و أرشيفها ؟
نقاش الفيلم.
هل أن البحث عن أرشيف البوليس هو لصالح الانتقام؟ لا سيما أن ثقافة الانتقام لا تتوافق مع الثورة؟
ماهو مصير الأرشيف؟
الإجابة: قانون العدالة الانتقالية هو الكفيل بتحديد مصير هذا الأرشيف.

اليوم الثالث 8 ديسمبر 2012

الحصة الرابعة: تعويض الضحايا و إمكانيات الإصلاح

- **مداخلة السيد Hugo Diederich**

تطرق إلى إمكانية الاستفادة من التجربة الألمانية في تونس.
ويتعلق الأمر بموضوع التعويض للضحايا مثل ما تم ذلك بعد الثورة السلمية في ألمانيا 1989.
لقد صدر في ألمانيا إثر توحيدها، قانون إعادة تأهيل و رد الاعتبار المهني و الإداري للضحايا. و مع الثورة تمت معالجة الماضي معالجة سلمية.

رد الاعتبار المهني و الإداري للضحايا:
رد الاعتبار القضائي في جويلية 92 كان أول قانون حول رد الاعتبار للظلم الذي تم ارتكابه. هذا القانون ألغى الأحكام الصادرة عن المحاكم السابقة و التي كانت مخالفة للقانون.

تنظر المحكمة إذا كان الحكم مطابقاً لمبدأ القانون.
و بإمكان الضحية أن تتحصل على غرامات مالية أو ما تم احتجازه من أصول.

هذا القانون حقق تصحيحات كبيرة. وفي 28 أوت 2007 وجدت إمكانية الحصول على معاش للضحايا و يمكنهم أن يطالبوا ب-250 اورو شهريا لفائدة الأشخاص الذين هم في حاجة أكيدة، لأن هؤلاء الأشخاص ذهبوا بعيداً للتصدي للدكتاتورية لذا لا ينبغي نسيانهم.

إلا أننا نلاحظ بعض النواقص: تم وضع قوانين جبر الضرر الذي ينفذ: نقص الاعتراف بذلك، رد الاعتبار المهني من جهة أخرى.

هؤلاء الأشخاص فقدوا وظائفهم، القانون أتاح لهم الحق في المعاش أو التقاعد. دخل هذا القانون حيز التنفيذ في 1994.
رد الاعتبار الإداري يجبر الضرر لكل شخص خاضع لتضييقات على الصعيد المهني، كذلك للشبان الذين لم يتمكنوا من استكمال دراستهم.

رد الاعتبار المهني و الإداري أتاح للمعنيين بأن يتوجهوا إلى الإدارات المعنية و الحصول على إلغاء القرارات الإدارية الصادرة ضدهم. المتضررون تحصلوا على تعويضات مالية للأضرار التي لحقتهم.

في ما يتعلق بالإدارات هناك أشخاص تعرضوا إلى أضرار نفسية و نحن نفضح الآن في سياستنا كيفية عملية التأكد من هذه الاضطرابات النفسية، فعندما تتم عملية خبرة في شأن الاضطرابات، الشخص المعني مدعو أن يبرهن أن تلك الاضطرابات مرتبطة بالدكتاتورية.

حوالي 90 ألف عون خدموا في الستازي و إن عدد المسؤولين الحاليين يفوق عدد الضحايا.

إلى الآن نقوم بكفاح مستمر للعناية بالضحايا، و منذ حوالي أسبوع قام نقاش برلماني حول ذالك.
يجب مواجهة جميع مشاكل الانتهاكات وعملية رد الاعتبار متواصلة و القانون يتطور بصفة مستمرة.

- **مداخلة السيد هشام شريف**

ماذا وصلت إليه تونس في منظور جبر الضرر و التعويض؟ الانطلاقة الأولى لهذه العملية كانت في الولايات المتحدة سنة 1988, أصدرت المحكمة حكماً مؤسساً على جبر الضرر لفائدة Felix Rodrigez و قد بينت المحكمة أن جبر الضرر واجب و يعتبر من مبادئ القانون الدولي.

التعويض عن الضرر هو تعويض مادي و معنوي . لتحديد مفهوم الضحية يجب أن نحدد نسبة الانتهاكات الواقعة و التي ستحدد جبر الضرر.

التجربة التونسية: مرسوم عدد 97/أكتوبر 2011 الذي يتعلق بتعويض شهداء و جرحى الثورة.
متابعه في العديد من التداعيات لهذا المرسوم الذي جاء في وقت صعب و بصفة سريعة مما خلف الاحتقان.

و لقد قمنا باستشارة وطنية واسعة شملت أيضاً الأمور التقنية في ما يخص الأرشيف و في ما يخص جبر الضرر. لابد من التذكير أن تونس لم تجد إلى اليوم الاستقرار السياسي. هناك احتقان في صفوف الضحايا و عائلات الشهداء و لقد رفعنا تقريراً إلى رئيس الحكومة في شأن حالتهم الصعبة حتى يتم الإسراع بجبر الضرر.

- **مداخلة الأستاذ صالح بن عيسى**

الإطار العام: لا يمكن أن نتحدث عن مسائل فنية إذا نظرنا بعين مجردة من 14 جانفي 2011 إلى اليوم ليس لنا تجربة في الثورات و ينبغي الاطلاع على التجارب المقاربة.

كل بلاد لها خصوصياتها و كل بلد له إضافة محلية. لقد هرب رأس النظام و حصل فراغ مؤسساتي و قانوني و قد سد الفراغ بحكومات: الفترة الأولى لم تدم كثيراً و مطالبات الشارع كانت في اتجاه إلغاء الدستور الذي ألغي و بقينا في فراغ دستوري.

وقعت أمور ارتجالية: مرسوم عدد 1 بتاريخ 19 فيفري 2011, الحكومة كانت محل ضغط و العفو العام لم يفعل، إذ وقع بطريقة منقوصة.

ثم جاء مرسوم عدد 30 المتعلق بالعفو العام. و ثم مرسوم 97 ووقعت فيه صعوبات.
تم تشكيل لجنة تبحث في التجاوزات و إعداد قائمة للشهداء. من سيعد هذه القائمة؟
وقع التنصيص على أنها ستعتمد على تقرير اللجنة السابقة.

إن العدالة الانتقالية جاءت في إطار انتخابات و بالتالي صراعات سياسية.
من هنا جاءت تجاذبات سياسية، كل قوة سياسية تسعى إلى توظيف العدالة لفائدتها: حدث تعطل و تعثر للملفات.

ثم جاءت حكومة شرعية و أحدثت وزارة حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية، إن العدالة الانتقالية هي عدالة المجتمع المدني الذي يجب أن يكون القوة الفاعلة في هذا المجال. خصوصية تجربة العدالة الانتقالية أنها جاءت في إطار انتخابات.

ماهي الجهة المهمشة في القانون؟ ماهو معيار تحديدها؟
هناك صعوبة في تطبيق هذا الفصل.

نقاش

وقع طرح السؤال التالي: كيف نشخص الضحية؟ وماهي التعويضات المنتظرة؟

إجابة السيد هشام الشريف: هناك تعريف سطحي للضحية، لذا من المهم أن تصدر أوامر دقيقة للتعريف بالضحية و الانتهاكات والجلاد. يقع تعريف الضحايا باعتبارهم أشخاصا وتؤلف هيئة كاملة لضبط مفهوم الضحية والنظر في كل شخص يقدم نفسه بتلك الصفة. ويجب أن يكون من ضمن أعضاء هذه الهيئة عالم اجتماع وطبيب نفساني وخبراء أخصائيين في الخراطيش إلخ. كما أن التعويضات ليست أموالا فقط بل هناك أشكال أخرى مثل التكريم بإطلاق إسم نهج أو مدرسة أو كلية أو ساحة أو مطار باسم الضحية...ومن ناحية أخرى وقعت الإشارة إلى أن هناك إجماع على عدم قبول تحصين الثورة من قبل الهيئة الفنية للعدالة الانتقالية وذلك لأن هذا القانون غير معقول. يجب وجود حجج موثقة من خلال تقديم إثباتات حول التورط في الفساد الإداري أو المالي أو

السياسي أو في تزييف الانتخابات.
إن القضاء هو الكفيل بإقرار الإقصاء أو عدم الإقرار به دون الاعتداء على حقوق الناس. لقد كان بن علي يضع قوانين على المقاس. ولسائل أن يسأل هل يمكن أن يشمل الإقصاء أيضا من أمضى على الميثاق الوطني سنة 1988 ومنهم حركة النهضة؟

إجابة السيد HUGO: في ألمانيا كان هناك العديد من الموظفين تم تحويلهم من الشرقية إلى الغربية. قانون سنة 1992 لرد الاعتبار أحدثت العديد من التغييرات و هذه العملية مازلت مستمرة و على الصعيد العملي هناك أمور يجب ادراجها و الطلبات ستكون دائماً متواجدة. إذ أن بعض المذنبين لهم معاش يفوق معاش الضحايا و طالما أن هذه الحالة لا تزال لابد من الاستمرار في العمل حتى تتغير الأوضاع.

إجابة الأستاذ بن عيسى: أنا ضد مبدأ الإقصاء. لكن لماذا وصلنا إلى هذا القانون؟
يبدو أنه من جراء عامل الوقت إذ لم نفعل أي شيء للموظفين السابقين منذ 14 جانفي 2011.
الغامض هو وجوب التحدث عن المسؤلية السياسية و الأخلاقية في حين نحن نركز على جبر

الضرر؛ وأكثر من ذالك أنهم يرفضون الاعتذار و الاعتراف بمسؤولياتهم و لا شك أن ذالك لكونهم استعادوا ثقتهم.

لو تم سن هذا القانون في مارس أو أفريل 2011، هل يكون نفس رد الفعل؟ إن الرفض اليوم مرتبط بالتوقيت ذلك أن العدالة الانتقالية لم تأخذ مجراها وأصبحت هناك اعتبارات وتجاذبات سياسية وصراعات وحسابات انتخابية تؤثر على المواقف. عندما صادقنا في هيئة تحقيق أهداف الثورة في مارس 2011 على الفصل 15 من المرسوم الانتخابي وقف كل من القاعة يصفق بتأثر مهيب.
السؤال اليوم هو: كيف تتم عملية الغربلة؟

جواب السيد هشام شريف: الهيئة ستضع توصيات بجميع المؤسسات، فالمؤسسات ستغربل نفسها بنفسها فهي ستعمل بتوصيات و الهيئة لن تتدخل في أي شيء، المؤسسات الوطنية لها قوانين خاصة و داخلية سيقومون بالغربلة بأنفسهم.

الحصة الخامسة: إنتقال ذاكرة الدكتاتورية إلى الشباب - تحدي على مستوى المنظومة التعليمية

- **مداخلة السيد Karster Harfstحول تسليط النظر على المستقبل**

إن إدارة المستقبل ستطرح قضايا أقل و لن يكون المستقبل أكثر ديمقراطية إلا بإدراج الشباب في هذا التغيير.
كيف قمنا بهذه التجربة في ألمانيا ؟
كان العمل في المدارس في ألمانيا يتم على أساس معالجة الذاكرة و إعادة البرامج، بحيث أن التعليم يعتبر تابعا للمقاطعات.

لقد كانت عملية طويلة للوصول إلى كل هذا و هناك فوارق بين مختلف المدارس و الأنظمة التعليمية و لكن هناك توافق على انفتاح المدارس أكثر على المناخ الخارجي وكان هناك اقتناع بوجوب نقل كفاءات للشباب تسمح لهم بالمشاركة الفعالة في سياسة و اقتصاد البلاد.

التعليم خارج المدارس كان ضمن البرامج الأساسية في العمل. في المدارس جزءً كبيرا من النجاح مأتاه أن هذه المدارس انفتحت على الخارج فمثلاً 60% من زوار مركز الستازي هم تلامذة.

800 ألف تلميذ وفدوا على المعهد لزيارته و هم تلاميذ من ألمانيا و كذلك من الخارج.
الآن في ألمانيا هناك وعي ديمقراطي واسع من طرف الشباب و مع ذلك لا تزال هناك بعض النقائص، إذ هناك العديد من المسائل تعلم بالمدارس ولكن تنسى بسهولة و لا يمكن قبول ألا تكون الأمور الأولية ماثلة في وعي الأجيال.

- **مداخلة السيد حسام لويز**

لا بد من التأكيد على أهمية التعلم لحفظ الذاكرة الوطنية.

عمل الذاكرة لا يبدو أمراً عاجلا للحكومة و كل شيء يستخدم سياسياً مثل لجان حماية الثورة ، الإقصاء هو عملية محو فلابد من تنشيط الذاكرة، فإننا نمحوها و الإقصاء هو الكبت و المكبوت يعود بقوة.

يجب أن يكون لنا فكر نقدي للإقصاء هذا ما ينبغي أن نعلمه للشباب. التاريخ يتصل بالحقيقة و الذاكرة هي التي تبني هوية الشعب و لا يمكن فصل الهوية الجماعية عن الهوية الفردية.
هل بالإمكان التحدث عن تعليم الذاكرة؟

يجب تطوير الروح النقدية لدى الأطفال. إذ وجدت الدكتاتورية لأننا سمحنا لها، شاركنا فيها و حينها نتساءل هل يمكن أن نطور الروح النقدية و قدرة الاختيار.

- **مداخلة السيد مجيد شعبان**

هذه فرصة لكي نؤكد أن التربية يجب أن تكون في الصميم، ينبغي الحرص على الانفتاح و أن تكون لنا رؤية متفائلة بشأن المستقبل.

التربية هي بناء شيء مع الآخرين و بناء هوية جماعية و فردية بواسطة المدارس. ينبغي للمجتمع أن يتفق حول تلك الرموز والذكريات و الفضاءات.

وسائل مكافحة النسيان: مهمة المدرسة على التركيز على بناء المواطنة: من المهم أن يدور النقاش حول هذه المهمة و على المجتمع المدني المشاركة في ذالك.

البرامج و المضامين التي تدرس يجب أن تمكنهم من فهم أن مواطنتهم فعلية و فعالة.
العمل على الذاكرة هو عمل أساسي على الحاضر و على المستقبل و هو الانفتاح على الممكن و تعزيز الصلة بين الأجيال.

تغيير المناهج و البرامج هو منهج إصلاحي و الوزارة في نقاش للاتفاق حول الإطار المرجعي للإصلاح التربوي.

الحصة السادسة: المعالم التاريخية كأماكن للتثقيف والتعليم السياسي، التصورات و الآفاق

- **مداخلة السيد Hubertus Knabe**

إن الذكرى في حاجة إلى فضاء يمكن أن تتعلق به، و حتى تسهل استحضار الماضي، الأمكنة تسمح بتكبير الذكرى. هنالك معاهد الذكرى تريد أن تقدم الجانب البشع من الدكتاتورية: ذكرى سلبية.

عندما زرت تونس و درست ملفات التعذيب قلت لابد من إنجاز معهد لحفظ الذاكرة: المكان يجب أن يكون مكانا تاريخيا له دلالته و يبرز إلى المقاومة و الجرائم، أصالة المكان لها أهمية كبرى تؤثر

على الزوار : صدمت عندما زرت محلات وزارة الداخلية. يجب المحافظة على أماكن حفظ الذاكرة.
تقديم صور السجن ستازي.

لدينا برامج لتلاميذ الخارج، زيارات السجن لإثارة انتباه التلاميذ.

تعدد الأحداث: مسرحيات: المسجونون القدماء. لا نقدم فقط السجن و لكن نجمع أيضاً الأشياء التي لها دور في الذاكرة.

- **مداخلة السيد خالد عابد**

كيف نتذكر و ماذا نتذكر؟
الأهم هو طرح السؤال التالي: ماذا سنتذكر و لماذا نتذكر؟
لماذا؟ حتى لا ننسى ماذا حدث و من كان وراء ما حدث و من عمل على دوام الاستبداد.

عندما نطرح سؤالا: كيف سنتذكر؟ إحصاء مناطق التعذيب السرية و تدقيقها بواسطة تحديد المعالم لهذا الاستبداد و إحصاء السجون التي خصصت لإبواء ضحايا الاستبداد.
هذه نسميها أماكن/ معالم الذاكرة، لكن أية ذاكرة نريد ؟ قبل أن نجيب يجب التساؤل كيف نحافظ على أرشيفنا ؟ لأن في تونس ضاع الكثير من الأرشيف. شاهدنا هذا في 87 و في الثورة من خلال إتلاف الوثائق.

كيف المحافظة: التعريف بالمكان، أن يصبح هذا المكان معلما مزارا للتلاميذ و للعموم حتى تترسخ في وعيهم ما معنى أن نكون مستبدين، أن يتجسم لديهم من خلال مباشرتهم للمعلم و بث شريط فيديو يؤرخ ذلك المكان. لكن هل أننا قادرون على ذلك خاصةً عندما نتذكر ما حصل لسجن 9 أفريل .
هذا المعلم كان من الممكن أن يكون معلما تاريخيا.

- **مداخلة السيد أحمد زاوش حول الذاكرة و الأسطورة و المعالم.**

هناك بعض الأمثلة في تونس: ليس هناك تقاليد لأماكن الذاكرة. إن ثلاثية الذاكرة و الأسطورة و المعالم فيها عملية الجرد.
هناك حماية، الجانب القانوني ثم إعادة التسمية.
عندما نقضي على حلقة من الحلقات الثلاث يدل ذلك على إرادة سياسية في مسح العناصر.
كيف نعرف أن المعلم تاريخي أم لا ؟

الاهتمام بالتراث القديم ليس دون مبررات. زمان الاستعمار: همش المستعمر الحضارة العربية الإسلامية لأن الاعتراف بها و الاهتمام بها يؤكد استقلالية البلاد. الاهتمام بالهندسة المعمارية لم يتطور منذ الاستقلال.
النص الأخير الذي أضيف لقانون التراث 94 لكن مشروع الكشف عن المعمار التاريخي مازال.
الحق في التراث هو حق من الحقوق الإنسانية و هو الحق في المعرفة و المشاركة في سياسة الترميم و الحفاظ به.
إن قيمة الديمقراطية تتجسم من خلال مشاركة الشعب في الثقافة و الثقافة الشعبية القوية تتجسد في معرفة جيدة للثقافة. ليس من الممكن أن لا يعرف مواطن أبعاد تراثه السياسي.
الدكتاتورية التونسية تميزت بالمركزية و نفي التنوع الثقافي، إنه من أساس الديمقراطية تطوير التراث و القيم الثقافية الجماعية المؤسسة للعيش معا

نقاش

سؤال: كيف نعمل الذاكرة و الحال أن السكان يجدون صعوبة في التعامل مع الذاكرة؟
كيف نعمل مع الذاكرة دون أن نعطي لذلك صبغة مقدسة؟

إجابة السيد Hurbertus Knabe: الاستخدام السياسي هو خطر. الحكومات يمكنها أن تستخدم ذاكرة الضحايا حتى تتصدر الساحة و تستقر. في ألمانيا حدث ذلك في أماكن الاحتجاز و تحول إلى أماكن الذاكرة.
هذه الأماكن أدلة للدعايات السياسية فمن المهم أن تمثل ذلك التاريخ بطرق متعددة.
دور التسويق/ marketing في العالم: أنا لا أرى أنه خطر، العملية تتم بطريقة مهنية، نعمل أكثر لفائدة هذا الشيء الذي نحاول العمل عليه: جمع ذكي و مراقبة عمومية و استقلالية الدولة.

إجابة السيد خالد عابد: كيفية الاستدراك؟ المشكلة قد تكون عائقا إلا أنه سؤال ضروري و هو سؤال يطرح سؤال أخر: كيف التذكر؟
ماذا و لماذا هذا بالذات؟ هو تحديد ابستمولوجي أكثر منه عائق
تونس تعيش جرح الذكري الجماعي: نريد كل مجموعة أن تنظر إليه وفق رؤيتها الخاصة. هناك إمكانية في الانزلاق فكل مجتمع يريد أن يصف التاريخ حسب رؤيته، يجدر التنبيه من الاستعمال العمومي للتاريخ و ضرورة تجنب مزالق استعمال التاريخ لغايات سياسية أو تسييس التاريخ. أعتقد أن ما حدث بعد 14 جانفي 2011 هو صدم في مكان ما لهذا الجرح الجماعي و الذي بدأ في 1955 مازلنا إلى الآن نعانيه.